

مسئولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد المالي
فى بيئة التحول الرقمى المتسارع فى مصر
ورقة عمل

إعداد

أ.د/ عبد الوهاب نصر على

أستاذ المراجعة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

٢٠٢٤م - ١٤٤٦هـ

ملخص الورقة:

استهدفت الورقة بلورة وجهة نظر أكاديمية مهنية بشأن واقع وتحديات مسؤولية مراقب الحسابات في مصر عن كشف الجرائم المالية عامة وفي ظل التحول الرقمي المتسارع في بيئة الأعمال في مصر الآن . ولتحقيق هذا الهدف تناولت الورقة التواصل المهني للجرائم المالية وتحديد الغش والفساد المالي خاصة مفهومها وأنواعها والإصدارات المهنية ذات الصلة وكذا الدراسات الأكاديمية . وخلصت الورقة إلى أن هناك تحديات كبيرة أمام مراقب الحسابات للوفاء بهذه المسؤولية في بيئة التحول الرقمي المتسارعه الآن في مصر وماذا يجب على الأكاديميين البحث فيه مستقبلا في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: مراقب الحسابات – الجرائم المالية - الغش - الفساد المالي – الرقمنة

Abstract:

The paper aimed to present an academic and professional view of CPA responsibility concerning detection of financial crimes in digitalization in business environment in Egypt. the paper had discussed financial crimes concepts, types, according to professional statements and literatures. this paper concludes what CPA must do in that environment and future accounting research opportunities.

Key words: CPA – Financial crimes – Fraud – Financial corruption – Digitalization.

١- الجرائم المالية بوجه عام: المفهوم والأنواع

وبشأن الجرائم المالية، تُعرّفها دراسة (Pickett & Pickett 2002) بأنها: "استخدام الخداع Deception بغرض تحقيق مكاسب غير مشروعة وعادةً ما تتضمن خيانة الأمانة Breach of Trust، وإخفاء بعض الحقائق Concealment". وأنه يُمكن استخدام أكثر من مفهوم بنفس المعنى كمفهوم الجريمة المالية Financial Crime أو مفهوم جرائم ذوي الياقات البيضاء White-Collar Crime أو مفهوم الغش التبادلي Fraud Interchangeably. وتُشير دراسة (Simeon 2018) إلى أن الجرائم المالية تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة غير القانونية، وأن مفهوم الجرائم المالية يُعتبر مفهوماً غامضاً. بينما توضح دراسة (Bana 2020) أن مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)¹ يُعرّف الجرائم المالية لذوي الياقات البيضاء بأنها: تلك التصرفات غير القانونية والتي تتميز بالخداع أو إخفاء الحقائق أو خيانة الأمانة، وأن هذه التصرفات لا تعتمد على استخدام العنف أو التهديد باستخدام القوة الجسدية.

كما تُعرّف جمعية الالتزام الدولي (ICA 2021) الجريمة المالية بأنها: "جريمة تُرتكب على وجه التحديد ضد الممتلكات من أجل تحقيق منفعة شخصية لمرتكب الجريمة". وتُشير دراسة (Wiwoho et al. 2022) إلى أن الجرائم المالية تُعرّف – وفقاً لتعريف

¹ مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) Federal Bureau of Investigation هو وكالة حكومية تابعة لوزارة العدل الأمريكية تأسس عام ١٩٠٨م ومقره حالياً في واشنطن.

مسئولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد المالي في بيئة التحول الرقمي..... أ.د/ عبد الوهاب نصر على

صندوق النقد الدولي IMF^٢ – بأنها: "جرائم تؤدي بصورة عامة إلى خسائر مالية". وبالتالي قد يهدف مرتكبوها إلى تحقيق منفعة شخصية، مثل: جرائم سرقة ماكينات الصراف الآلي للبنوك، ومسابقات اليانصيب المزيفة. أو قد يهدف مُرتكبو الجرائم المالية إلى إخفاء أو حماية الأصول المُتحصل عليها من عائدات الأعمال الإجرامية، مثل: غسل الأموال، وتمويل الإرهاب.

ونخلص من التعريفات السابقة إلى أنه يُمكن تعريف الجرائم المالية بأنها: "تصرفات غير قانونية تتسم بالخداع وليس باستخدام القوة تتنوع أشكالها وتهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة".

وبشأن أنواع الجرائم المالية، تؤكد دراسة (Gottschalk 2010) أن هناك بعض الالتباس بين الباحثين والممارسين بشأن أنواع وأمثلة الجرائم المالية. لذلك اقترحت هذه الدراسة إطاراً تنظيمياً يشمل الفئات الرئيسية للجرائم المالية، على النحو التالي:

الشكل (١-٢) الفئات الرئيسية للجرائم المالية

الفساد Corruption	الغش Fraud	السرقه Theft	التلاعب Manipulation
العمولات Kickbacks	غش القوائم المالية Financial Statement Fraud	سرقة النقدية Cash Theft	غسل الأموال Money Laundering
الرشاوى Bribes	غش الرهن العقاري Mortgage Fraud	جرائم الملكية الفكرية Intellectual Crime	الجرائم الإلكترونية Cyber Crime
الابتزاز Extortion	الغش الوظيفي Occupational Fraud	سرقة الهوية Identity Theft	تلاعب المناقصات Bid Rigging
الاختلاس Embezzlement			التداول الداخلي Insider Trading

المصدر: (Gottschalk, 2010, P. 443)

^٢ صندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund هو مؤسسة مالية دولية مقرها واشنطن تأسست عام ١٩٥٨م، ويتألف عدد أعضائه حالياً من ١٩٠ دولة، ويهدف هذا الصندوق إلى العمل على رعاية التعاون النقدي الدولي، والحفاظ على الاستقرار المالي، وتسهيل التجارة الدولية، والحث على رفع معدلات التوظيف، وتقليص الفقر في مختلف أنحاء العالم.

أ) بشأن التلاعب؛ تُعرّف دراسة (2010) Gottschalk **غسل الأموال** Money Laundering بأنه: إضفاء المشروعية على عائدات الأعمال الإجرامية بحيث يتم إخفاء الأصول غير القانونية وإظهار عائداتها بشكلٍ قانوني. بينما تُعرف هذه الدراسة **الجرائم الإلكترونية** Cyber Crime بأنها: هجمات تستهدف الوصول غير المصرح به إلى معلومات حساسة (مثل: معلومات المنتجات الجديدة، أو معلومات عن الموظفين، أو قوائم الأسعار، أو بيانات المبيعات) بغرض استخدامها أو بيعها للغير أو تعديلها أو حذفها مما يؤدي إلى عواقب وخيمة. وتُعرف هذه الدراسة **تلاعب المناقصات** Bid Rigging بأنه: منح أحد المتقدمين لمناقصة ما ميزة غير عادلة من خلال تزويده بمعلومات إضافية عن باقي عطاءات المنافسين بغرض إبعادهم والفوز في المناقصة. كما تُعرف هذه الدراسة أيضاً **التداول الداخلي** Insider Trading بأنه: أحد أنواع الجرائم المالية حيث يتم التلاعب من خلال تداول المعلومات الداخلية لشركة ما بغرض تحقيق مكاسب خاصة من خلال تداول أسهم هذه الشركة.

ب) بشأن السرقة؛ توضح دراسة (2010) Gottschalk أن المقصود **بسرقة النقدية** Cash Theft أخذ النقود قبل أن يتم تسجيلها في الحسابات. كما توضح هذه الدراسة أن **جرائم الملكية الفكرية** Intellectual Property Crime تُمثل مصدر قلق مالي خطير خاصةً لمُصنعي السيارات والسلع الفاخرة وكذلك لشركات الدعاية وشركات الأدوية. وتُعرف هذه الدراسة **سرقة الهوية** Identity Theft بأنها: استخدام غير قانوني لبعض المعلومات الشخصية لشخص آخر دون إذنه (مثل: رقم الهوية الشخصية، أو رقم جواز السفر، أو رقم بطاقة الائتمان، أو تاريخ الميلاد) بغرض حصول السارق على ائتمان أو سلع أو خدمات باسم الشخص الآخر، أو لتزويد السارق بأوراق اعتماد مزيفة.

ج) بشأن الغش؛ توضح دراسة (2010) Gottschalk أن **غش القوائم المالية** Financial Statement Fraud يتم بصورة أكبر بغرض مُبالغة الإدارة في رقم صافي الربح في حالة ربط مكافأتها بالأداء المالي. وأن **غش الرهن العقاري** Mortgage Fraud يتم من خلال المُبالغة في إثبات الدخل بغرض الحصول على قروض عقارية كبيرة، وأن عملية الغش هذه قد يُشارك فيها سماسرة الرهن العقاري أو مديرو الائتمان في مؤسسات الإقراض من خلال توفيرهم لمستندات مزورة أو تجاهلهم لبعض البيانات الخاطئة. بينما تُعرف هذه الدراسة **الغش الوظيفي** Occupational Fraud بأنه: أي غش قد يرتكبه أحد الموظفين أو المديرين أو الشركاء وتكون الضحية هي الشركة نفسها، ويُسمى هذا الغش أيضاً **بالغش الداخلي** Internal Fraud.

٢ من الجدير بالذكر أن دراسة شحاته (٢٠١٠) أوضحت أن **دورة غسل الأموال** Money Laundering Cycle تتكون من ثلاث مراحل هي: (١) **مرحلة التسيكين** Placement وهي: عملية تحويل المتحصلات من أنشطة غير قانونية إلى داخل النظام المالي بطريقة تجعل المؤسسات المالية غير قادرة على كشفها، و(٢) **مرحلة توليد الطبقات للتمويه** Layering وهي: توليد سلسلة من المعاملات لإبعاد المتحصلات عن المصادر غير القانونية وبالتالي إخفاء أو تدمير مسار المراجعة، و(٣) **مرحلة الدمج** Integration وهي: إجراء مجموعة معقدة من التحويلات والمعاملات التي لا يمكن تتبعها عملياً بغرض الدمج مع الأنشطة المشروعة.

٤ من الجدير بالذكر أن دراسة (2019) Kumar تُعرّف **التداول الداخلي** بأنه استخدام غير قانوني للمعلومات المُتاحة لبعض الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى معلومات خاصة عن الشركة. وتُعرف هذه المعلومات الداخلية على وجه التحديد بالمعلومات التي إذا تم نشرها سيكون لها تأثير كبير على سعر أسهم شركة معينة.

(د) بشأن الفساد؛ توضح دراسة (2010) Gottschalk أن **العمولات Kickbacks** هي المبالغ التي يتم دفعها لأحد الموظفين بغرض الحصول على عقد معين أو المبالغ التي يتم دفعها لأحد مُفتشي الجمارك بغرض السماح بدخول بضاعة منتهية الصلاحية. وأن **الرشاوى Bribes** قد يحصل عليها بعض الموظفين في الشركات الخاصة أو بعض المسؤولين الحكوميين بغرض الموافقة على أداء فعلي أقل من الأداء المطلوب. بينما **الابتزاز Extortion** هو الحصول على حق غير مشروع عن طريق التهديد بالاختطاف أو الإصابة أو تشويه السمعة أو الاتهام كذباً بارتكاب جريمة ما. وأخيراً توضح تلك الدراسة أن **الاختلاس Embezzlement** هو الاستخدام الشخصي بغرض الحصول على منفعة من أموال أو ممتلكات تخص شخصاً آخر.

وتؤكد دراسة (2012) Aslani et al. أن الجرائم المالية تشمل مجموعة واسعة من **الأنشطة غير المشروعة**، والتي من أبرزها: الفساد، والتهرب الضريبي Tax evasion، وتهريب رؤوس الأموال Capital Flight، والغش المصرفي Bank Fraud، والغش التأميني Insurance Fraud، وتمويل الإرهاب Terrorism Financing، والمخططات الهرمية^٥ Pyramid Schemes، وغش القوائم المالية، وغسل الأموال. وهو ما تؤكد أيضاً **جمعية الالتزام الدولي (ICA) (2021)** والتي تُشير إلى أن الجرائم المالية قد تحدث بأشكالٍ مُختلفة، وأن أكثر الجرائم المالية شيوعاً هي: غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والغش، والتهرب الضريبي، والاختلاس، والجرائم الإلكترونية، والفساد، والتداول الداخلي.

وبشأن انتشار الجرائم المالية، توضح دراسة (2010) Brody & Kiehl أن جرائم ذوي الياقات البيضاء أخذت في التطور على مر السنين، كما أن هؤلاء المجرمين قد يقومون بسلوكيات عنيفة مُتحوّلين بذلك إلى مُجرمين ذوي ياقات حمراء بهدف إخفاء ما يقومون به من جرائم مالية. وقد استهدفت هذه الدراسة **تصحيح مفهوم خاطئ وخطير**، ألا وهو أن جرائم ذوي الياقات البيضاء هي جرائم غير عنيفة يرتكبها أشخاص بطبيعتهم غير عنيفين. حيث أنه وفقاً لمثلث الغش Fraud Triangle، فإن الحافز Incentive وراء ارتكاب الجناة لجرائم ذوي الياقات البيضاء، يُمكن أن يكون هو نفسه الحافز من وراء القتل إذا ما توافرت الفرصة Opportunity للقيام بذلك. كما أن الضغط Pressure الواقع على هؤلاء المجرمين يكون مُرتفعاً نظراً لأنهم يفكرون في المخاطر التي قد يتعرضون لها إذا تم الكشف عن احتيالهم، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر –: السجن، وفقدان الاحترام، والخسائر المالية، والمشاكل الأسرية، وفقدان الوظيفة. وكل هذه الضغوط تُساهم في التبرير Rationalization بشأن قتل هؤلاء الأفراد الذين قد يقومون بالإبلاغ عنهم. وفي هذا السياق تُشير دراسة Aslani et al. (2012) إلى أن مسؤولية منع وكشف أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تقع على عاتق الإدارة، وبالتالي عليها تصميم وتشغيل ومتابعة هياكل الرقابة الداخلية المناسبة. أما بشأن

^٥ تعتمد فكرة **المخططات الهرمية** على تحصيل الرسوم من خلال دخول عضو جديد للمنظمة، ويكون دور العضو الجديد هو جذب أعضاء جدد، وتحصيل رسوم العضوية منهم، وبالتالي يتم توليد التدفقات النقدية للمنظمة من خلال دخول أعضاء جدد، وليس من خلال بيع السلع أو أداء خدمات؛ ثم يتم توزيع رسوم العضوية على الأعضاء القدامى كشكل من أشكال عائد الاستثمار بغرض الحفاظ على الأعضاء القدامى، وجذب أعضاء جدد، والحفاظ على المنظمة من الانهيار (Aslani et al., 2012).

دور المراجعين الداخليين؛ فتوضح هذه الدراسة أن إدارة المراجعة الداخلية يجب أن تُشكل الخط الدفاعي الرئيسي في مكافحة الرشوة والفساد.

وفي هذا السياق أُجريت دراسة (Abdullah & Said (2019 كدراسة تطبيقية على الشركات المُقيدة في بورصة ماليزيا خلال الفترة من عام ٢٠٠٢م وحتى عام ٢٠١٤م. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك انتشاراً للجرائم المالية على نطاق واسع، وأن الانكماش الاقتصادي مُرتبط بهذه الجرائم. وأن الجرائم المالية تتضمن مجموعة متنوعة من الأنشطة الإجرامية والتي منها: غسل الأموال، والغش، والرشوة، والتهرب الضريبي. وقد أكدت دراسة (Kasih & Ruslaini (2020 على انتشار جرائم ذوي الياقات البيضاء، خاصةً مع انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات، مما ساهم في ارتكاب المزيد من الجرائم الإلكترونية. وتُعرف هذه الدراسة؛ الجريمة الإلكترونية على أنها: "استخدام أجهزة الكمبيوتر للحصول على موارد أو منتجات بشكل غير قانوني أو الإضرار بالمنشآت الأخرى باستخدام البرامج أو الأجهزة أو تغيير البيانات أو إتلافها". وقد أوضحت هذه الدراسة أن الجرائم المالية تأخذ العديد من الأشكال، مثل: الرشاوى، والتزوير، والاختلاس، وغسل الأموال، والغش في المرتبات Salary Fraud، والتهرب الضريبي. كما أكدت هذه الدراسة على أن الرشوة هي شكل من أشكال الفساد يتضمن إعطاء أو عرض أو طلب أو تلقي شيء ذي قيمة للتأثير على الإجراءات الرسمية.

ومن منظور آخر في هذا الشأن، اختبرت دراسة (Jamil et al. (2021 أثر جائحة كوفيد – ١٩ على الجرائم المالية في ماليزيا، وذلك من خلال قيامها بدراسة تحليلية لنتائج الدراسات التي قامت بها منشأة برايس ووترهاوس كوبرز PwC خلال الفترة من عام ٢٠١٤م وحتى عام ٢٠٢٠م. وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن جائحة كوفيد – ١٩ أثرت على الجرائم المالية، وعلى مدى الالتزام التنظيمي للشركات بالقوانين واللوائح السارية، وأن هناك انخفاضاً في الجرائم الجسدية Physical Crime؛ بينما هناك زيادة في الجرائم الإلكترونية. وتوضح النتائج أيضاً؛ استمرارية زيادة حالات الغش، والرشوة، والفساد من عام إلى عام. أما بشأن الجرائم الإلكترونية؛ ورغم أن معدلات هذه الجرائم انخفضت خلال الفترة من عام ٢٠١٤م وحتى عام ٢٠١٨م، إلا أنها عادت للارتفاع بشكل ملحوظ بعد جائحة كوفيد – ١٩. كما توضح النتائج أيضاً أن حالات الغش والرشوة والجرائم الإلكترونية وتمويل الإرهاب وغسل الأموال، وما إلى ذلك من أنشطة غير مشروعة، ستستمر في الحدوث. وبالتالي على جميع الشركات بصورة عامة، والمؤسسات المالية بصورة خاصة، أن تُزيد من استثماراتها في الرقمنة – خاصةً في ماليزيا – لمساعدتها على مكافحة الجرائم المالية خاصة أثناء جائحة كوفيد – ١٩.

وتوضح نتائج دراسة (Wiwoho et al. (2022 أنه مع ازدياد استخدام المدفوعات الرقمية في إندونيسيا، زادت الجرائم المالية، حيث ثبت أن العديد من حالات تمويل الإرهاب تستخدم المدفوعات الرقمية كوسيلة للتمويل عبر الإنترنت. كما ثبت أن مُرتكبي أعمال الفساد يستخدمون المدفوعات الرقمية لإخفاء عائدات جرائمهم وهو ما يُهدد الاستقرار الاقتصادي للدول. كما سلطت دراسة (Trozze et al., (2022 الضوء على الجرائم المالية التي تتم من

خلال العملات المشفرة^٦ Cryptocurrencies، وذلك من خلال دراسة تحليلية لعدد ٣٧ حالة في الولايات المتحدة تم تصنيف هذه الحالات كجرائم مالية تستخدم العملات المشفرة. وأوضحت هذه الدراسة أن الغش الإلكتروني هو جريمة واسعة النطاق تشمل كل حالات الغش التي تتم عن طريق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وبالتالي فإن استخدام العملات المشفرة يُناسب بشكل أكبر هذه الجرائم ذات الطابع التكنولوجي، حيث تنتم العملات المشفرة بأنها مجهولة المصدر، وبالتالي قد يصعب ربطها بأفراد أو شركات معينة.

٢- تداعيات الغش والفساد المالي :

بشأن الغش؛ فهو أحد الجرائم المالية حيث يُعرّف وفقاً للإصدارات المهنية (SAS No.99 IAS NO.240) بأنه تصرف متعمد ينتج عنه تحريفات جوهرية في القوائم المالية، وينقسم الغش إلى نوعين رئيسيين هما: غش القوائم المالية، واختلاس الأصول. وتُعرف جمعية فاحصي الغش المعتمدين (ACFE 2016) الغش أيضاً - من المنظور الواسع - بأنه: "يشمل أي جريمة تهدف لتحقيق مكاسب وتستخدم الخداع كأسلوب لعملها الرئيسي، وهو فعل مُتعمد لحرمان شخص آخر من ممتلكاته أو أمواله عن طريق الخداع أو أي وسيلة أخرى غير مشروعة".

وتتميل دراسة Karpoff (2021) إلى تعريف الغش بصورة عامة على أنه: خداع جنائي أو غير مشروع بهدف تحقيق مكاسب مالية أو شخصية. وتوضح هذه الدراسة أن مفهوم الغش Fraud يُرادف في بعض الكتابات مفهوم الخداع أو سوء السلوك Misconduct. وتؤكد دراسة Zainal et al. (2021) على أنه لا يوجد تعريف مُحدد مُتفق عليه للغش من قبل جميع الباحثين والهيئات التنظيمية ومكاتب المحاسبة. وأنه وفقاً لهذه الدراسة فإنه يُمكن تعريف الغش بأنه: خداع يتم عن عمد من خلال ارتكاب مُمارسات غير أخلاقية مثل: التلاعب في القوائم المالية، أو اختلاس الأصول.

كما تؤكد أيضاً دراسة Morgan (2021) على أنه لا يوجد تعريف واضح للغش، وأن ذلك يُعتبر من أحد أكبر التحديات المهنية، ورغم ذلك فإنه يُمكن تعريف الغش بأنه: يشمل التصرفات التي تخدع الآخرين عمداً من خلال تحريف الحقائق أو إخفاءها أو حذفها وذلك بغرض تحقيق مكاسب مالية. كما تُشير هذه الدراسة إلى أن مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) يُعرّف الغش بأنه: الاختراق المُتعمد للحقائق بغرض إقناع الآخرين على التخلي عن شيء ذي قيمة أو التنازل عن حق قانوني.

ونحن نميل إلى استخدام تعريف الغش وفقاً للإصدارات المهنية بأنه: "تصرف مُتعمد ينتج عنه تحريفات جوهرية في القوائم المالية" (SAS No.99; ISA No.240). كما يتفق الباحث مع دراسة علي (٢٠١١) على أن الغش يُعتبر أكثر خطورة من الخطأ

^٦ تُعرّف دراسة Rahmatian (2019) العملات المشفرة Cryptocurrencies بأنها عملات رقمية خاصة لا تُصدر من بنك مركزي أو شركة تجارية أو جهة إصدار مُعتمدة للأموال الإلكترونية، ومن أشهر أمثلتها: عملة البيتكوين Bitcoin.

Error لأن الغش ينتج بسبب تحريفات مُتعمدة مقصودة بعكس الخطأ الذي يتم بصورة غير مُتعمدة.

ومن الجدير بالذكر؛ أن دراسة (Seifert (2006 تُشير إلى أن ٦٪ من دخل الشركات الأمريكية في عام ٢٠٠٤م تم فقده بسبب الغش، مما أدى إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة بنحو ٦٦٠ مليار دولار في ذلك العام. وتؤكد دراسة (Ibrahim et al. (2010 على انتشار الغش والذي يُعتبر العدو الأسوأ لجميع أشكال التنمية في العالم، وأن الغش في القطاع المصرفي يأخذ أشكالاً متنوعة، منها ما يلي:

أ- غش الشيكات Cheque Fraud: والذي يُعتبر أحد أكثر أشكال الغش شيوعاً؛ حيث يقوم الجاني بسرقة دفتر الشيكات أو إجراء شيك مُزيف بغرض الحصول على أموال الغير دون موافقتهم.

ب- غش الهوية Identity Fraud: وهنا يدعي الجاني أنه المالك الشرعي للحساب البنكي من خلال تقديم بعض المعلومات المزورة.

ج- غش بطاقات الائتمان Card Fraud: حيث يقوم الجاني بعمل نسخة غير قانونية من بطاقة الائتمان، وإرسال جميع المعلومات على هذه البطاقة باستخدام فيروسات مُعقدة لتخزين المعلومات عليها.

د- غش معاملات ماكينات الصراف الآلي ATM Transaction Fraud: وهو من أكثر الأشكال شيوعاً أيضاً؛ حيث يحصل بعض الجناة على بطاقة الصراف الآلي، ورقم التعريف الشخصي من ماكينة الصراف الآلي ذاتها، أو قد يحصل بعض الجناة على الرقم التعريفي الشخصي عن طريق مطالبة حاملي البطاقات بتزويدهم بالأرقام كمدفوعات لبعض المعاملات.

هـ- غش تحويل الأموال Money Transferred Fraud: ويتم هذا النوع من خلال إرسال الجناة بعض الرسائل التي تطلب من أصحاب الحسابات البنكية تغيير الرقم السري، ومن ثم معرفة الرقم السري، وإجراء تحويلات بنكية.

و- الغش الداخلي Internal Fraud: وهذا النوع من الغش يُشارك فيه أحد موظفي البنك؛ حيث يقوم بمراقبة الحسابات، ثم سرقة الأموال عن طريق الصرف أو إجراء تحويلات بنكية.

ز- الغش الدولي International Fraud: وهذا النوع يتم عن طريق تحويل الأموال دولياً من خلال الإنترنت؛ حيث يستخدم الجناة البرامج الضارة، والفيروسات المعقدة لسرقة معلومات الحسابات البنكية.

ح- غش الرقم التعريفي الشخصي PIN Fraud: ويتم ذلك من قبل مُحتالين ذوي خبرة كبيرة من خلال إنشاء أرقام التعريف الشخصية باستخدام أجهزة الحاسب الآلي، وبالتالي يستطيعون سرقة الأموال بحرية.

ط- الغش في الأزمات الاقتصادية Economic Hardship Fraud: ومن أمثلة هذا النوع؛ السحب على المكشوف مع عدم وجود نية للسداد، والادعاءات الكاذبة حيث قد يدعي بعض أصحاب الحسابات البنكية بأن حساباتهم قد تعرضت للاختراق بينما هم من قاموا فعلاً بإجراء عمليات الشراء عبر الإنترنت.

ويشير تقرير (KPMG 2020) إلى أن هناك تحذيراً من أن محاكم اسكتلندا قد تشهد خلال الفترة القادمة عدداً كبير جداً من قضايا الغش حيث تواجه المحاكم عدداً متراكماً من القضايا بسبب إغلاق المحاكم بسبب جائحة كوفيد - ١٩، وأن عدد قضايا الغش التي تم الحكم فيها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩م في منطقة الشمال الشرقي بالمملكة المتحدة بلغ إحدى عشرة قضية بقيمة إجمالية بلغت ٨,٤ مليون جنيه إسترليني، كما بلغ عدد قضايا الغش التي تم الحكم فيها - خلال ذات الفترة - في محاكم يوركشاير أربع عشرة قضية بقيمة إجمالية بلغت ٩,٧ مليون جنيه إسترليني. وأن إغلاق العديد من المحاكم الإقليمية في المملكة المتحدة مؤقتاً بسبب جائحة كوفيد - ١٩ ربما يعني وجود حالات غش قد تم ارتكابها وإخفاؤها، حيث تشير الأزمات المالية السابقة إلى أن الضغوط المالية المتزايدة على الأفراد غالباً ما تؤدي إلى زيادة السلوك الإجرامي، لذلك من الضروري أن تظل الشركات في حالة تيقظ مستمر نظراً لخطورة الآثار السلبية المترتبة على الغش.

أما بالنسبة للفساد المالي كأحد الجرائم المالية؛ فتوضح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC^٧، والصادرة عام ٢٠٠٣م، أن الفساد هو وباءٌ مُدمر له العديد من الآثار الضارة على المجتمعات، وأنه يؤثر سلباً على سيادة القانون، ويؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، ويشوه الأسواق. كما تشير الاتفاقية إلى أن الفساد ظاهرة تواجه جميع الدول - كبيرها وصغيرها، وغنيها وفقيرها - إلا أن آثارها تكون أكثر تدميراً في دول العالم النامي، حيث يؤدي الفساد إلى ضعف الأداء الاقتصادي، وعدم القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية اللازمة (UNODC, 2003). وقد عدت هذه الاتفاقية الأشكال المختلفة للفساد والتي تُعتبر جرائم ومنها: جريمة الرشوة سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، واختلاس الأموال، والإتجار بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة، والإثراء غير المشروع، وغسل الأموال الناتج عن جرائم الفساد. وقد أعلن جيم يونج كيم رئيس البنك الدولي في عام ٢٠١٣م أن الفساد هو "العدو الأول للشعوب" خاصة في الدول النامية، مؤكداً على أن البنك الدولي يدعم مكافحة الفساد، ومطالباً الدول النامية، والقطاع الخاص المشاركة في هذه المكافحة.

وبشأن تعريف الفساد فإن البنك الدولي (٢٠٢٠) يُعرّفه بأنه: "إساءة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"، وينطوي الفساد على العديد من السلوكيات كالرشوة، وسرقة المال العام. ويتواجد الفساد في كل أنحاء العالم، لكنه ينتشر بصورة خاصة في الدول النامية. وتشير دراسة (Lagarde 2017) إلى أن التكلفة السنوية للرشوة - وهي شكل واحد فقط من أشكال الفساد - تتراوح بين ١,٥ تريليون و٢ تريليون دولار أمريكي، أي ما يقرب من ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وأن هذه التكاليف ما هي إلا "قمة جبل الجليد" أما

⁷ United Nations Convention Against Corruption .

الآثار طويلة الأجل فهي أعمق من ذلك بكثير. وقد عرفت منظمة الشفافية الدولية (TI) الفساد على نطاقٍ أوسع بأنه: "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة".

وتؤكد دراسة (Gorshunov et al. (2021 على أن الفساد المالي يكون له تأثير سلبي واسع النطاق على جميع أصحاب المصالح في الشركات، وأنه رغم محاولات التحسين المستمرة في العقدين الماضيين إلا أن الفساد المالي مازال سائداً في الولايات المتحدة. وتُعرّف هذه الدراسة الفساد المالي بأنه: ممارسات خادعة مستمرة في التقارير المالية لمدة سنتين أو أكثر حيث يتحول الفساد إلى ثقافة طويلة الأجل.

وتشير دراسة (Hassiba (2021 إلى أن الفساد ظاهرة عالمية لا تقتصر على دولة معينة حيث يُعتبر الفساد تصرفات غير قانونية تقوم بها الأفراد أو الشركات من أجل الحصول على مكاسب غير مشروعة. وتوضح هذه الدراسة أنه يُمكن تعريف الفساد المالي بكونه يُمثل انتهاكات ومخالفات للقواعد المالية التي تحكم سير العمل المالي في دولة ما أو شركة ما. وأن من مظاهر الفساد المالي: الرشاوى، والاختلاسات، والتهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي The Allocation of Land. وأن من ضمن الخصائص الرئيسية للفساد أن ارتكابه عملية يُشارك فيها دائماً أكثر من فرد، ويكون الأساس في هذه العملية أن تتم بشكلٍ سري، كما أن أي شكل من أشكال الفساد ينطوي على خداع، وانتهاك لقواعد العمل.

وتشير دراسة (Melnyk et al. (2021 إلى أن الفساد في الاتحاد الأوروبي EU يُعرّف على أنه: إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، وهو مفهوم واسع إلى حد ما. ولذلك فإن مفهوم الفساد يجب تحديده بشكلٍ أكثر دقة، وبالتالي فهي تُعرّف الفساد على أنه: "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، وهو انتهاك مُتعمد للقواعد المعمول بها، وأنه يُعتبر تصرفاً غير قانوني يهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية"، وهو ما يتفق معه الباحث.

ومن منظورٍ مختلف؛ تشير دراسة (Gaspar et al. (2020 إلى أن الفساد لا يقف عند حدود إهدار المال العام بل يتجاوز ذلك ليتسبب في تقييد قدرة الحكومات على تحقيق النمو الاقتصادي. وقد كان الفساد مشكلة قبل جائحة كوفيد - ١٩ أما بعد هذه الجائحة فقد زادت أهمية تعزيز آليات الحوكمة بغرض مكافحة الفساد لعدة أسباب، أهمها أن الحكومات في مختلف العالم تبذل دوراً كبيراً في الاقتصاد من أجل مكافحة جائحة كوفيد - ١٩ وهذا الدور قد يؤدي أيضاً إلى زيادة فرص الفساد. وبالتالي ينبغي على جميع الدول العمل على منع التهرب الضريبي، وإهدار المال العام بسبب الفساد خاصة في ظل جائحة كوفيد - ١٩.

ومن الجدير بالذكر؛ أن جمعية الشفافية الكويتية (٢٠٢٢) توضح في بيان لها بأن منظمة الشفافية الدولية (TI) تُصدر سنوياً - منذ عام ١٩٩٥م - مؤشر مُدركات الفساد (CPI) والذي يتضمن ترتيب ١٨٠ دولة استناداً إلى مدى فساد القطاع الحكومي في هذه الدول. حيث يستخدم هذا المؤشر مقياساً يتراوح درجته من صفر (الأكثر فساداً) إلى ١٠٠ (الأكثر نزاهة). ويشمل هذا المؤشر قياس العديد من الجوانب، والتي من بينها: الرشوة، واستخدام الأموال العامة لأغراض غير مشروعة، واستغلال المسؤولين للمناصب العامة

لتحقيق منافع خاصة، والواسطة والمحسوبية، والفساد السياسي، والبيروقراطية. وتوضح جمعية الشفافية الكويتية (٢٠٢٢) أن المؤشر العالمي لمُدركات الفساد لا يغطي الجوانب التالية:

- أ- إدراك المواطنين لجوانب الفساد (حيث يقيس المؤشر فقط إدراك الخبراء ورجال الأعمال).
- ب- التدفقات المالية غير المشروعة، وحالات غسل الأموال.
- ج- المُشاركين في عملية الفساد (مثل: المحامين، والمحاسبين، والمستشارين الماليين).
- د- فساد القطاع الخاص (حيث يقيس المؤشر فقط الفساد الحكومي).

وبشأن أهم نتائج مؤشر مُدركات الفساد لعام ٢٠٢٢م فتوضح جمعية الشفافية الكويتية (٢٠٢٣) أن الدول التي تصدر المؤشر في الترتيب الأول هي الدانمارك (حيث تحصل على ٩٠ درجة من ١٠٠ درجة)، ثم تأتي في الترتيب الثاني كلاً من: فنلندا، ونيوزلندا (حيث تحصل كلاً منهما على ٨٧ درجة من ١٠٠ درجة). بينما يتنزل مؤشر مُدركات الفساد بالدول الأكثر فساداً وهي الصومال في الترتيب الأخير (حيث تحصل على ١٢ درجة من ١٠٠ درجة)، ويسبقها في الترتيب جنوب السودان، وسوريا في الترتيب قبل الأخير (حيث تحصل كلاً منهما على ١٣ درجة من ١٠٠ درجة).

وبشأن التفرقة بين مفهومي الغش والفساد، توضح دراسة علي (٢٠١١) أن الغش والفساد يتفقان في أن كلاهما يتم ارتكابه دائماً بسوء نية، ويكون مقصوداً، كما أن كلاهما يقترن دائماً بتحقيق بعض المنافع أو المكاسب الشخصية للقائمين به. أما الفرق الأساسي بين الغش والفساد كما توضح دراسة Khan (2006) هو أن الغش يتضمن الحصول على بعض المنافع من خلال تخطي بعض آليات الرقابة، أو التحايل على بعض القوانين، مع ترك بعض الأدلة في السجلات يُمكن من خلالها تتبع أعمال الغش، أما الفساد فيتم في شكل رشاي، ومدفوعات سرية، وعمولات لتسهيل صفقات أو أي منافع أخرى دون ترك أي أثر لها في السجلات أو في التقارير المالية.

وبشأن الآثار المترتبة على كل من الغش والفساد المالي كجرائم مالية؛ اهتمت دراسة Boussalham (2018) باختبار مردود حالات الفساد المُكتشفة في دول البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٩٨م وحتى عام ٢٠٠٧م، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الفساد قد أثر سلباً على النمو الاقتصادي في هذه الدول. كما تؤكد دراسة Jeppesen (2019) على أن الفساد يُعتبر العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية في أي دولة بصفة عامة، وذلك لأن الفساد يشوه الحوافز الاقتصادية للاستثمار ويُعيد توزيع الثروة على غير المستحقين ويولد عدم الثقة داخل المجتمع. كما تُشير دراسة Jeppesen (2019) أيضاً إلى أن تكلفة الفساد السنوية في العالم تبلغ ما يُقارب ٢,٦ تريليون دولار، وهو ما يعادل أكثر من ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وذلك وفقاً لما أوضحه المنتدى الاقتصادي العالمي^٨.

^٨ المنتدى الاقتصادي العالمي The World Economic Forum هو منظمة دولية غير هادفة للربح تأسست عام ١٩٧١م في سويسرا، ويُشارك في المنتدى أبرز القادة السياسيين والاقتصاديين والثقافيين وغيرهم من قادة المجتمع، ويُركز هذا المنتدى على نظرية أصحاب المصالح stakeholder theory والتي تؤكد على أن أي منشأة مسؤولة أمام

وتشير دراسة (2020) Blye إلى أن الغش والفساد يؤثران سلباً على الأداء التنظيمي خاصةً في المنظمات غير الهادفة للربح في الولايات المتحدة حيث تفقد هذه المنظمات سنوياً ما يقارب ٤٠ مليار دولار من إيراداتها بسبب حالات الغش مما قد يؤثر بالتبعية على فشل هذه المنظمات في الاستمرارية. وأن من أشهر أمثلة الغش التي تتم في هذه المنظمات: قيام الموظفين بإنشاء شركة توريد مُزيفة، وتقديم فواتير مُزيفة للمدفوعات، والغش في كشف المرتبات حيث يتم المُبالغة في مرتبات الموظفين أو وضع أسماء موظفين وهميين. وفي ذات السياق؛ تؤكد دراسة (2022) Kustinah على أن هناك العديد من حالات الغش والفساد في دولة إندونيسيا سواء في الوحدات الحكومية أو في شركات القطاع الخاص. وأن من ضمن الآثار المترتبة على كل من الغش والفساد: زيادة حجم الأموال المسروقة، وإعاقة عملية التنمية، وانخفاض الاستثمار الأجنبي. كما أن الغش والفساد يتسببان في تحقيق خسائر كبيرة للمستثمرين كأصحاب مصالح في الشركات. وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات ومنها (2013, Ernst & Young, 2017 ; Lagarde, ; 2022 PwC).

ونخلص مما سبق إلى أن الجرائم المالية تُعرف بأنها: "تصرفات غير قانونية تتسم بالخداع وليس باستخدام القوة وتتنوع أشكالها وتهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة". وأن **الغش والفساد المالي** من أهم الجرائم المالية حيث يُعرف الغش بأنه: "تصرف مُتعمد ينتج عنه تحريفات جوهرية في القوائم المالية"؛ بينما يُعرف الفساد بأنه: "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، وهو انتهاك مُتعمد للقواعد المعمول بها، وبالتالي يُعتبر تصرف غير قانوني يهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية". وأن الغش والفساد المالي كجريمتين ماليتين لهما العديد من الآثار السلبية سواء على المستوى الجزئي كفشل الشركات في الاستمرارية أو دفع غرامات كبيرة أو تحقيق أصحاب المصالح لخسائر كبيرة، أو على المستوى الكلي كانهما انخفاض الاستثمارات الأجنبية أو إعاقة عملية التنمية الاقتصادية. وبالتالي يرى الباحث أهمية وجود نظام فعال للإبلاغ عن الغش والفساد المالي في أي منشأة، وتكون الإدارة مسؤولة عن تشغيل هذا النظام مسؤولية كاملة كما أكد البعض (Albrecht et al., 2018; Groenewald, L., 2020).

وفي ضوء أن المراجعة الداخلية تُعتبر خط الدفاع الأول في أي منشأة نرى ضرورة أن يقوم **المراجع الداخلي** بالتوكيد على أي إفصاحات قد تقوم بها الإدارة بشأن نظام الإبلاغ عن الغش والفساد المالي مما يُزيد من مصداقية هذه الإفصاحات وهو ما يتفق مع (Aslani, 2012; et al., 2018; Mithkal & Norsiah, 2019; Budirahardjo & Baskara, 2019).

٣- كشف الغش والفساد المالي في بيئة الرقمنة: التحدي الكبير امام مراقب الحسابات في مصر لسنا في حاجة نحن الاكاديميين والمهنيين من المحاسبين للاشارة الى او حتى توثيق ما يمكن ان نطلق عليه ثورة التحول الرقمي في مصر الان والتي من شأنها ان تفرض على مراقب الحسابات الكثير من التحديات التي عليه مواجهتها متسلحا بادوات تقنية في المقام الاول .

جميع أطراف المجتمع. وموقعه الإلكتروني: <https://www.weforum.org/about/world-economic-forum>

فمثلما اثر التحول الرقمي في نماذج الاعمال في مصر فان على مراقب الحسابات تبني تقنيات المعلومات التي تدعم كفاءته في كشف الجرائم المالية وخاصة الغش والفساد المالي

وفي هذ السياق اصبحت تقنيات المعلومات من اهم موارد مكتب المراجعة التي لا تقل عن الموارد المادية والبشرية لديه.ومن اهم هذه التقنيات : برامج المراجعة الجاهزة وادوات تحليلات البيانات الضخمة والدرونز(الطائرة بدون طيار) والمراجعة عن بعد واستخدام الموبايل وتقنيات الزكاء الاصطناعيالخ Kasztelin and (Jermakowics,2024,M.solutions,2023)

٤- مجالات البحث المقترحة:

- نحن نعتقد باهمية ان تتجه البحوث المحاسبية مستقبلا في مصر نحو المجالات التالية:
- اثر اعتماد مراقب الحسابات على تقنية الدرونز على كفاءته في كشف الغش
- اثر اعتماد مراقب الحسابات على تقنيات الزكاء الاصطناعي على كفاءته في كشف الغش
- اثر قيام مراقب الحسابات بدوره كمراجع قضائي على كفاءته في كشف الفساد
- نحو قياس موضوعي للقيمة المضافة من استثمار مكتب المراجعة في تقنيات المعلومات

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- البنك الدولي. (٢٠٢٠). مكافحة الفساد. صحيفة وقائع، متاح على: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/19/an-ticorruption-fact-sheet>
- جمعية الشفافية الكويتية. (٢٠٢٣). بيان صحفي بشأن نتائج مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢١ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.
- شحاته، شحاته السيد. (٢٠١٠). مسؤولية مراقب الحسابات عن مراجعة مدى التزام البنوك التجارية بمتطلبات الاشتباه والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في سياق مراجعة القوائم المالية: دراسة ميدانية. مجلة جامعة عين شمس، قسم المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة، ١٤(٢)، ٦٩-١.
- علي، عبد الوهاب نصر. (٢٠١١). مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال: مطلب حيوي لاستقرار اسواق المال العربية. الدار الجامعية، الإسكندرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abdullah, W. N., & Said, R. (2019). Audit and risk committee in financial crime prevention. **Journal of Financial Crime**, 26(1), 223-234.
- Albrecht, C. O., Holland, D. V., Skousen, B. R., & Skousen, C. J. (2018). The significance of whistleblowing as an anti-fraud measure. **Journal of Forensic & Investigative Accounting**, 10(1), 1-13.

- Aslani, M., lotfaliyan, F., & Ghasemi, M. (2012). Financial crimes auditing. **International Journal of Trade, Economics and Finance**, 3(1), 34-38.
- Association Certified Fraud Examiners (ACFE). (2016). **Report to the nation on occupational fraud and abuse**.
- Bana, J. O. (2020). Impact of forensic accounting investigation on public sector financial crimes in Nigeria. **Bingham University Journal of Accounting and Business (BUJAB)**, 1(1), 261-268.
- Blye, M. L. (2020). **Reducing the frequency and effects of fraudulent activities in community action**. Doctoral dissertation, College of Management and Technology, Walden University.
- Boussalham, H. (2018). The consequences of corruption on economic growth in Mediterranean countries: Evidence from panel data analysis. **Preprints**. Available at: <https://www.preprints.org/manuscript/201802.0065/v3> .
- Brody, R. G., & Kiehl, K. A. (2010). From white-collar crime to red-collar crime. **Journal of Financial Crime**, 17(3), 351–364.
- Budirahardjo, R., & Baskara, S. A. B. (2019). Revitalizing and strengthening the role of APIP in building strong tone at the top as an effort to prevent corruption in Indonesia. **Asia Pacific Fraud Journal**, 4(2), 139-149.
- Ernst & Young. (2013). Key considerations for your internal audit plan - Enhancing the risk assessment and addressing emerging risks. **Insights on governance, risk and compliance**, May 2013, 16-17. Available at: <https://www.iaa.nl/SiteFiles/Downloads/EY-considerations-for-internal-audit-plan.pdf> .
- Gaspar, V., Martin M., & Rhoda W. (2020). Corruption and COVID-19. Available at: <https://blogs.imf.org/2020/07/28/corruption-and-covid-19/> .
- Gorshunov, M. A., Armenakis, A. A., Harris, S. G., & Walker, H. J. (2021). Quad-qualified audit committee director: Implications for monitoring and reducing financial corruption. **Journal of Corporate Finance**, 66, 1-39.
- Gottschalk, P. (2010). Categories of financial crime. **Journal of financial crime**, 17(4), 441-458.
- Groenewald, L. (2020). **Whistleblowing Management Handbook**. The Ethics Institute (TEI), Pretoria, South Africa.

- Hassiba, A. (2021). Combating administrative and financial corruption through electronic governance. **Journal of Research and Commercial Studies**, 5(1), 269-282.
- Ibrahim, A., Mishra, A., & Barroon, I. A. (2010). Fraud detection and control on ATM machines, an algorithm for combating cash and fund transfer. [ACADEMIA Accelerating the World's Research](#).
- International Compliance Association (ICA). (2021). What is financial crime?. Available at: <https://www.int-comp.org/careers/your-career-in-financial-crime-prevention/what-is-financial-crime/> .
- Jamil, A. H., Sanusi, Z. M., Yaacob, N. M., Isa, Y. M., & Tarjo, T. (2021). The Covid-19 impact on financial crime and regulatory compliance in Malaysia. **Journal of Financial Crime**, 29(2), 491-505.
- Jeppesen, K. K. (2019). The role of auditing in the fight against corruption. **The British Accounting Review**, 51(5), 1-26. Available at: <https://doi.org/10.1016/j.bar.2018.06.001> .
- Karpoff, J. M. (2021). The future of financial fraud. **Journal of Corporate Finance**, 66, 1-12. Available at: <https://doi.org/10.1016/j.jcorpfin.2020.101694> .
- Kasih, E., & Ruslaini, R. (2020). Influence analysis of financial audit ethics in the merger and acquisition process toward white-collar crime. **Annual International Conference on Accounting Research (AICAR 2019)**, 23-27.
- Kasztelink, Karina and E.K. Jermakowics (2024) Financial statement fraud detection in The Digital Age.CPA Journal, June.
- Khan, M. A. (2006). Role of audit in fighting corruption. **Paper prepared for conference: "Ethics, integrity, and accountability in the public sector: re-building public trust in government through the implementation of the UN convention against corruption"**, St. Petersburg, Russia, September.
- KPMG. (2020). Fraud barometer: Regional highlights. Available at: <https://home.kpmg/uk/en/home/insights/2020/07/fraud-barometer-january-2019--uk-regions.html> .

- Kumar, P. R. (2019). A critical analysis of insider dealing under UK and USA law. **International Journal of Law Management & Humanities (IJLMH)**, 2(4), 1-34.
- Kustinah, S. (2022). Investigating fraud and corrupt practices in Indonesia. **Journal of Governance**, 7(1), 121-132.
- Lagarde, C. (2017). Addressing corruption with clarity. Available at: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2017/09/18/sp091817-addressing-corruption-with-clarity> .
- Melnyk, D. S., Parfylo, O. A., Butenko, O. V., Tykhonova, O. V., & Zarosylo, V. O. (2021). Practice of the member states of the European Union in the field of anti-corruption regulation. **Journal of Financial Crime**, 29(3), 853-863.
- M.solutions (2023). Financial crimes: challenges and Trends in the Digital age: Available at: www.management solutions .com
- Morgan, R. E. (2021). **Financial fraud in the United States, 2017**. US Department of Justice, Office of Justice Programs, Bureau of Justice Statistics.
- Norsiah, B. A. & Mithkal, S. A. (2018). The effect of the internal audit on the accounting disclosure in Jordanian banks. **National Conference on The Sciences and Social Sciences 2018 (NACOSS '18)**, 76-90. Available at: <https://www.researchgate.net/publication/337591681> .
- Pickett, K. S., & Pickett, J. M. (2002). **Financial crime investigation and control**. John Wiley & Sons.
- Rahmatian, A. (2019). Electronic money and cryptocurrencies (Bitcoin): Suggestions for definitions. **Journal of International Banking Law and Regulation**, 34(3), 115-121.
- Seifert, D. L. (2006). **The influence of organizational justice on the perceived likelihood of whistle-blowing**. Doctoral dissertation, Washington State University.
- Simeon, E. D. (2018). Fighting economic and financial crimes in Nigeria using forensic accounting: The moderating effect of technology. **International journal of economics and financial research**, 4(7), 235-241.
- The Auditing Standards Board. (2002). **Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit: Statement on Auditing Standards (SAS) No. 99**.

- The International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2009). **The auditor's responsibilities relating to fraud in an audit of financial statements: ISA No. 240.**
- The Price Waterhouse Coopers (PwC). (2022). Protecting the perimeter:
The rise of external fraud. **PwC's Global Economic Crime and Fraud Survey.** Available at: <https://www.pwc.com/fraudsurvey>
- Trozze, A., Davies, T., & Kleinberg, B. (2022). Explaining prosecution outcomes for cryptocurrency-based financial crimes. **Journal of Money Laundering Control.** Available at: https://discovery.ucl.ac.uk/id/eprint/10141126/1/JMLC_2021_Accepted.pdf .
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2003). United Nations Convention Against Corruption (UNCAC). Available at: https://www.unodc.org/documents/brussels/UN_Convention_Against_Corruption.pdf .
- Wiwoho, J., Kharisma, D. B., & Wardhono, D. T. K. (2022). Financial crime in digital payments. **Journal of Central Banking Law and Institutions,** 1(1), 47-70.
- Zainal, S. F., Hashim, H. A., Ariff, A. M., & Salleh, Z. (2021). Research on fraud: An overview from small medium enterprises (SMEs). **Journal of Financial Crime.** Available at: <https://doi.org/10.1108/JFC-09-2021-0205> .